المحاضرة الرابعة: التدقيق البنكي

1- ماهية التدقيق البنكي

1-1 تعريف التدقيق البنكي وأهدافه

التدقيق البنكي عملية مراجعة وتحليل مستقلة للعمليات المالية والسجلات المحاسبية المصرفية والتحقق من دقة البيانات المالية وتحديد المخاطر مما يساعد في تقييم أداء البنوك ويضمن التزامها بالمعايير القانونية والرقابية مع فحص وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية.

أما عن أهداف التدقيق البنكي فتتمثل في:

-التأكد من التزام البنوك بالقوانين والتشريعات والتعليمات والتوجيهات المحلية والدولية ومدى نجاعة رقابة الامتثال بها.

-تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية للتنبؤ بمختلف المخاطر المحتملة وتجاوزها.

-جمع البيانات والمعلومات المالية والتقارير المحاسبية وضمان صحتها ودقتها وشفافيتها.

-الاعتماد على الإجراءات التمهيدية والتفصيلية للتدقيق البنكي (إعداد خطة العمل ثم التوثيق والتدقيق المرحلي وبعدها التدقيق النهائي) في إعداد تقرير نهائي يضم مختلف النتائج والتوصيات والتي تساعد في عملية التحسين المستمر.

2-1 أهمية التدقيق البنكي

-يعمل على حماية الأصول المختلفة للبنك سواء كانت خاصته أو كان وكيلا عنها لصالح العملاء.

-الدرجة العالية للرفع المالي مع خصائص السيولة النقدية تجعل البنوك أكثر عرضة للإفلاس والاختلاس وغسيل الأموال ومخاطر المركز المالي ومخاطر السيولة وزعزعة الثقة بها.

3-1 أنواع التدقيق البنكي:

يمكن تصنيف التدقيق البنكي باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك إلى:

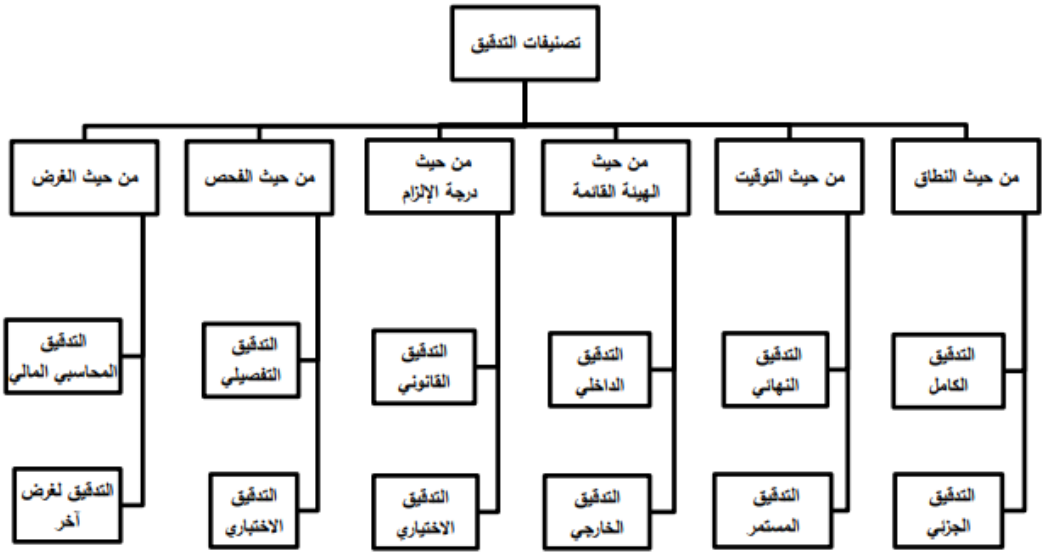

2-الإجراءات التمهيدية والتفصيلية في عملية التدقيق البنكي

1-2 الإجراءات التمهيدية في عملية التدقيق البنكي: تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

-الملف الدائم للبنك والذي يضم مختلف البيانات والمستندات

- تقييم نظم الرقابة الداخلية المطبقة

-التحقق من مدى التزام إدارة البنك وفروعه بدليل العمل المحدد سابقا

-دراسة برامج وتقارير التدقيق الداخلي

-دراسة جميع الحوادث المالية التي وقعت بالبنك

2-2 الإجراءات التفصيلية في عملية التدقيق البنكي: تتمثل في أربعة إجراءات

-تحديد نطاق التدقيق

-التحقق من صحة الأرصدة الدائنة والمدينة باستعمال أسلوب المصادقات

-التحقق من تكوين مؤونات كافية وفحص العقود والاتفاقيات

-التأكد من احترام ومراعاة تعليمات وشروط منح القروض

3-2 إجراءات التدقيق لأهم البيانات المالية في البنوك الجزائرية

تتم الرقابة المصرفية في الجزائر بناء على الرقابة الدائمة على أساس الوثائق، والرقابة الميدانية (بعين المكان) على البنوك والمؤسسات المالية .والهدف من ذلك هو ضمان سلامة وصلابة البنوك والمؤسسات المالية، بشكل فردي، وسلامة النظام المصرفي ككل.

1-3-2 الرقابة المستندية:

في إطار المتابعة والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، تسهر مصالح بنك الجزائر المكلفة بالرقابة على أساس الوثائق على كشف أي حالات عدم التزام أو قصور ذات طبيعة مالية واحترازية، والتي من شأنها التأثير سلبا على الوضع المالي للبنك أو المؤسسة المالية، وإبالغ اللجنة المصرفية على الفور بصفتها السلطة الإشرافية .يكشف رصد المؤشرات المالية للجهاز المصرفي، للسنة المالية المنتهية، عن انخفاض ملحوظ في عدد حالات عدم الالتزام بالضوابط الاحترازية .وبالفعل، سجلت مصالح بنك الجزائر المكلفة بالرقابة على أساس الوثائق أربعين 40حالة عدم التزام بمختلف المعايير الاحترازية والتسييرية، مقابل ثمانية وستين 68 حالة سنة 2022 ،أي انخفاض بنسبة 18,41 .٪ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تسوية بنكين لحالات عدم الالتزام بالمعايير التي تحكم وضعية الصرف . بالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد المؤسسات المعنية بهذه الحالات مقارنة بالعام السابق، حيث انتقل من 9مؤسسات سنة 2022 إلى 5 مؤسسات سنة 2023.أما بالنسبة لتصنيف حالات عدم الالتزام، فقد غلبت عليها حالات عدم الالتزام بصافي الأصول بنسبة 30 ،٪والتي تخص مؤسسة مالية واحدة، تلتها تجاوزات في نسب تقسيم المخاطر الفردية، بمساهمة قدرها 25 ،٪وحالات عدم الالتزام بالحد الأدنى لمعامل السيولة بنسبة قدرها 10 ،٪والتي تخص بنكا واحدا أيضا . وفيما يتعلق باختبار المرونة الفردية للبنوك والمؤسسات المالية وكذلك النظام المصرفي ككل في مواجهة الصدمات التي يمكن أن تؤثر على الموارد والوظائف المصرفية، قامت مصالح بنك الجزائر بإجراء اختبار التحمل السنوي المنتظم على أساس الإقفال المحاسبي 2022/12/31 .تم اختبار سيناريوهين سلبيين (معتدل وشديد)، مع الأخذ بعين الاعتبار للروابط ما بين البنوك لتقييم المخاطر النظامية الشاملة التي قد تنشأ عن العدوى عن طريق القروض والاقتراض ما بين البنوك. كشفت هذه العملية عن عدم وجود خطر نظامي على مستوى بنوك الساحة.

2-3-2 الرقابة الميدانية:

نفذت مصالح بنك الجزائر المكلفة بالرقابة الميدانية، للسنة المالية 2023 ،مخطط أعباء لأربعين مهمة رقابية، بما في ذلك ثالث وعشرون مهمة تحقيق وتحري، وسبع عشرة مهمة مصادقة لعمليات التحويل .خصت مهمات التحقيق والتحري بشكل أساسي التجارة الخارجية والصرف، بما في ذلك مهمة تحقيق متعددة القطاعات تم تنفيذها في ثالثة عشر بنكا محليا، ومهمات موضوعاتية أخرى مرتبطة بغسل الأموال .في إطار توثيق العمليات قبل تحويل العملات الأجنبية طلب من مصالح بنك الجزائر المكلفة بالرقابة الميدانية التأكد من امتثال هذه العمليات للأنظمة المعمول بها. وكانت كل عملية موضوع تقرير يرسل إلى اإلدارة المعنية.

3-3-2 أنشطة الرقابة الاحترازية الأخرى:

خلال السنة المالية 2023 ،شرع أعوان بنك الجزائر المحلفون في تحرير اثنين وسبعين محضر مخالفات: أربعة وخمسون بسبب عدم إعادة توطين متعلق بعمليات التصدير وثمانية عشر بالنسبة للتصريحات الكاذبة المتعلقة بعمليات الاستيراد (فوائض تحويل)، وذلك في إطار الرقابة اللاحقة على أساس الوثائق، استنادا إلى الملفات المرسلة في وضعية غير نظامية من قبل البنوك الوسيطة المعتمدة إلى بنك الجزائر، دعما للتصريح الشهري ذي الصلة.

3- دور التدقيق البنكي في التنبؤ بالأزمات المالية:

يعمل التدقيق البنكي على التنبؤ بالأزمات المالية من خلال:

- ✓ تحديد المخاطر مع تحديد المجالات والأنشطة التي من الممكن أن تتعرض للمخاطر
- ✓ تقييم المخاطر وذلك عن طريق:

-ضمان آلية تحذير وإنذار مبكر لسير عملية إدارة المخاطر

-تحسين عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية.

-تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر (إعداد التقارير)

-ضمان صحة تقييم المخاطر (مراجعة التقارير)

- ✓ اختبار فعالية الاستجابة للمخاطر: وذلك باختبار فعالية نظام الرقابة من خلال المراقبة المستمرة لعملية ادارة المخاطر المالية وتوافقها مع الخطط والأهداف الموضوعة، إضافة الى مدى فعالية ونجاعة طرق التعامل مع هذه الأزمات.